

مفاهيم في الإضافة عند أبي زكريا الفراء

دكتور/ محمد عبد العزيز التيجاني

قسم اللغات الحديثة

كلية اللغات الحديثة

جامعة السلطان إدريس التريوية

Dr. Mohammed Abdul aziz Mohammed

Ahmed ELtigani

ملخص البحث:

إن الفراء أبا زكريا البغداديّ يعتبر من أكابر النحاة على مذهب الكوفيين على قول الجمهور، ورئيس المدرسة البغدادية على قول غيرهم .. وقد حشد كتابه (معاني القرآن) بكم هائل من العلوم والمعارف في اللغة والنحو والصرف وغيرها، متميزاً في كل ذلك بمنهجية جعلت كثيراً من العلماء يعتبرونه نسيج وحده في مذاهبه وآرائه اللغوية عموماً، والنحوية على وجه الخصوص .. وقد تناول هذا البحث الموجز موضوع الإضافة باعتباره مادّة نحوية تعكس استقلالية هذا الفذ من أفذاذ النحاة ومدى دقته في تناوله مسائل النحو التي جعل منها وسيلة لتفسير القرآن العظيم؛ فجاءت تسميتها بـ :

مفاهيم في الإضافة عند أبي زكريا الفراء

وقد انتهج هذا البحث نهجاً علمياً يعتمد التحليل والوصف في تتبع آراء الفراء في كل مسألة متعلّقة بالإضافة بعد عرض آراء العلماء ممن تناولوها بالبحث والدراسة وتوصلوا إلى آراء تتفق أو تختلف مع الفراء .. ولما كان موضوع الإضافة حساساً ومهمّاً فقد أفردناه بالبحث على أملٍ في بحوث قادمة تتناول دروساً أخرى مما احتشدت به مجلّدات هذا السّفر من أسفار التفسير النحوي للقرآن العظيم وضمنت البحث خاتمة لخصّت فيها ما توصلت إليه هذه الورقة من نتائج بإيجاز .

المبحث الأول : إضافة الشيء إلى مسمّاه

ذهب البصريون إلى أنه لا يضاف الاسم إلى ما به اتّحد معنًى، أو لا يضاف الشيء إلى نفسه؛ فلا تقول : ليثٌ أسدٍ، كما لا تضاف الصفة إلى موصوفها؛ فلا يجوز نحو رجلٌ كريم¹، ويخرج من ذلك ما اتّحد لفظه واختلف معناه، نحو ابنُ الابنِ، وأبُ الأبِ، وعينُ العينِ، وحقُّ الحقِّ؛ فإنه صحيح، وعلى ذلك أكثر العلماء. قال أبو حيان في تذكرته² : (والبصريون لا يرون هذه الإضافة، ويجعلون هذه المحفوظات³ كلّها صفاتٍ لموصوفاتٍ محذوفة، التقدير : وحبُّ النبات الحصيد⁴، ومسجد اليوم

¹ شرح التصريح على التوضيح. لخالد بن عبد الله الأزهرى على ألفية ابن مالك في النحو، ط مصطفى محمد، ج 2، ص 33، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد للعيني. طبعة دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج 2، ص 249

² تذكرة النحاة لأبي حيان التوحيدى. تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، ط مؤسسة الرسالة، سنة 1986م. بيروت، ص 489

³ نحو قول الله تعالى : "وَحَبَّ الحصيد"، و"حبل الوريد"، وغيرهما. وهما الآيتان التاسعة، والسادسة عشرة من سورة ق.

⁴ أي المحصود.

الجامع¹، وصلاة الساعة الأولى من زوال الشمس²، ودار الحياة الآخرة³، ...). وأشار الصيمري - وهو من كبار النحاة على مذهب المدرسة البصرية⁴ - إلى عدم الجواز في هذه المسألة، فقال: (واعلم أن الإضافة تكون في الكلام بمعنيين: أحدهما بمعنى اللام ... هو: أن يضاف الاسم إلى اسم لا تجوز العبارة⁵ بأحدهما عن الآخر، كقولك: دار زيد ... والتقدير: دار لزيد ... ألا ترى أنه لا يجوز أن تعبر عن زيد بالدار، ولا عن الدار بزيد؟)⁶، وقد أيد كثير من العلماء عدم الجواز بالإشارة إلى ذلك في تفسيرهم؛ فالزمخشري - مثلاً - يتحدث عن {حبل الوريد} في كشفه؛ فيقول: (... فإن قلت: ما وجه إضافة الحبل إلى الوريد، والشيء لا يضاف إلى نفسه؟ قلت: فيه وجهان، أحدهما أن تكون الإضافة للبيان ... والثاني أن يراد حبل العاتق؛ فيضاف إلى الوريد كما يضاف العاتق؛ لاجتماعهما في عضو واحد، كما لو قيل: جبل العلياء مثلاً)⁷، ومن هنا جاء تأييد الكشاف مذهب البصريين في عدم جواز إضافة الشيء إلى نفسه؛ فقال في تفسير {حبّ الحصيد}: (... حبّ الزرع الذي من شأنه أن يُحصد، وهو ما يُقتات به⁸ من نحو الحنطة، والشعير، وغيرهما)⁹. ومذهب البيضاوي - في تفسيره - مذهب الزمخشري، قائلاً: (... {ولدار الآخرة}: ودار الحال أو الساعة، أو الحياة الآخرة)¹⁰، وقد وضّح الزمخشري في مفصله العلة من رفض البصريين إضافة الشيء إلى نفسه بأن الإضافة بين شيئين لا تكون إضافةً إلا إذا كانت ملابسةً بينهما بحيث لا

¹ إشارة إلى قولهم: مسجد الجامع

² إشارة إلى قولهم: الصلاة الأولى

³ إشارة إلى قول الله تعالى: "الدار الآخرة ... من سورة يوسف. الآية رقم "109"

⁴ كما يقول الفيروز آبادي في كتابه (البلغة في تاريخ أئمة اللغة في الصحيفة رقم 112. جاء فيها: (... له كتاب "التبصرة" في النحو، أحسن فيه التعليل على قول البصريين.

⁵ أي لا يجوز التعبير بأحدهما عن الآخر؛ لأن كلاً منهما شيء قائم برأسه.

⁶ تبصرة المبتدى، وتذكرة المنتهى المسمى بالتبصرة والتذكرة لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري. تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين. ط دار الفكرية بدمشق، سنة 1982م. ج 1، ص 295-296

⁷ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، المجلد الرابع، ج 4، ص 60

⁸ من القوت، وهو ما يأكله الإنسان

⁹ الكشاف للزمخشري، ج 4، ص 54

¹⁰ تفسير البيضاوي المسمى بأنوار التنزيل وأسرار التأويل، صححه محمد سالم محيسن، وشعبان محمد إسماعيل. الناشر: مكتبة الجمهورية العربية لصاحبها عبد الفتاح عبد الحميد مراد. الشارع الصناديقية بالأزهر بمصر، ص 335، وكذلك نفس

المذهب في صفحات 660، 659، 681

يتشابهان. قال الرمخشري : (... ويضاف الشيء إلى غيره بأدنى ملابسةٍ بينهما، كقول أحد حاملي الخشبة لصاحبه : خُذ طرفك، وقال¹ :

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة*

أضاف الكوكب إليها؛ لِحِدِّها في عملها إذا طلع، ...)²

وقد ذهب السيوطي³ إلى نفس القول، مستشهداً بالبيت كاملاً:

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة** سهيلٌ أذاعت غزلها في القرائب⁴

أما الفراء فإنه يجيز إضافة الشيء إلى نفسه، متعللاً باختلاف الاسمين. قال الفراء في { حبل الوريد } : (والحبل هو الوريد بعينه، أُضيف إلى نفسه لاختلاف لفظ اسمه⁵)، قال الأشموني : (أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه؛ لاختلاف اللفظين. ووافق ابن الطراوة ... وظاهر التسهيل⁶ وشرحه موافقته.)⁷، وتصريح الفراء بأن العلة - في الجواز - هي اختلاف الاسمين، مما أيده ابن جني في خصائصه؛ فابن جني يذهب مذهب أستاذه أبي علي الفارسي⁸ في أن الاسم لا يضاف إلى المسمى؛ لا لشيء، إلا لأن الاسم لا يمكن - بحال من الأحوال - أن يكون هو ذات المسمى. قال ابن جني⁹ : (فإن قلت : فقد تقول : مررت بزيدٍ نفسه، وهذا نفس الحق، يعني أنه هو الحق لا غيره، قيل¹⁰ : ليس الثاني هو ما أُضيف إليه من المظهر، وإنما نفس هنا بمعنى خالص الشيء، وحقيقته. والعرب تحل نفس الشيء من الشيء محل البعض من الكل ...)

¹ أي بعض الشعراء، ولم يصرح باسمه

² المفصل في علم العربية لأبي القاسم الرمخشري، ط دار الجيل بيروت لبنان، ص 82-91

³ الأشباه والنظائر في النحو - للسيوطي - ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ج 2، ص 54-55

⁴ لم يعثر البحثية على قائله، وهو في المعجم المفصل بلا نسبة، وفي المقرب مجهول - عن ابن عصفور بتحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، ط الغاني ببغداد هامش ص 235، والشاهد في البيت أن إضافة الكوكب إلى الخرقاء لأدنى ملابسةٍ بينهما، وهي أن الخرقاء كانت تحدد، وتجتهد في عملها - وهو الغزل - عند طلوع ذلك الكوكب، وهو يطلع عند أول الشتاء، وترك العمل في الصيف، حتى إذا طلع الكوكب اجتهدت في نسج غزلها، وأشاعته بين قريباتها ليساعدها فيه.

⁵ معاني القرآن للفراء، ج 3، ص 76

⁶ أراد الأشموني كتاب التسهيل لابن مالك، واسمه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)

⁷ حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. ط دار الفكر بيروت، ج 2، ص 256

⁸ الخصائص لابن جني. تحقيق محمد علي النجار. ط 3، عالم الكتب. بيروت سنة 1982م، ج 3، ص 24

⁹ الخصائص لابن جني، ص 24-25

¹⁰ أي ردًا عليه.

نعم، الغرض من الإضافة هو التعريف، أو التخصيص، والشيء إنما يُعرف بغيره، لا بنفسه. هذا ما عليه عامة النحاة، يقول ابن جني في خصائصه¹ : (هذا موضع² كان يعتاده³ أبو علي رحمه الله كثيراً، ويألفه، ويأثق له، ويرتاح لاستعماله. وفيه دليل نحوي غير مدفوع يدل على فساد قول من ذهب إلى أن الاسم هو المسمى.)، ويكفي أبا علي حجة في ارتياحه لإضافة الشيء إلى ما بمعناه أن القرآن استعمله في غير ما موضع كما مر فيما ذكر من آيات سورتي قاف، ويوسف، ثم جاءت شواهد الشعر تقف مؤيداً، وناصر. يقول الكميّ في مدح آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم:

إليكم ذوي آل النبي تطلعت ** نوازع من قلبي ظماء وألب 4

أورد هذا البيت الزمخشري في مفصله⁵، وعلق عليه ابن جني قائلاً: (أي إليكم يا أصحاب هذا الاسم الذي هو قولنا: آل النبي)⁶، وموردًا عدة أبيات أخرى للأعشى، وكثير، وغيرهما شاهداً على جواز إضافة الاسم إلى مسماه، يقول ابن جني: (... فمما جاء عنهم من إضافة المسمى إلى اسمه قول الأعشى:

فكذبوها بما قالت فصبحهم ** ذو آل حسان يزجي الموت والشرعا⁷

فقوله: ذو آل حسان معناه الجمع المسمى بهذا الاسم الذي هو آل حسان. ... وحدثنا أبو علي أن أحمد بن إبراهيم أستاذ ثعلب روى عنهم: هذا ذو زيد، ومعناه: هذا زيد، أي هذا صاحب هذا الاسم الذي هو زيد، (...)⁸ وقد أكد الفراء تمسكه بتجويز هذه الإضافة في عدة مواضع من معانيه، ولعله يستند - في ذلك - إلى أن العرب وصفت الاسم بمرادفه، كما قال القائل:

ولم أجد بالمصر من حاجاتي ** غير عفاريت عفرنيات⁹

¹ الخصائص لابن جني، ج 3، ص 24

² أراد به إضافة الشيء إلى نفسه

³ يعني يستعمله في كلامه

⁴ قائله الكميّ - عن خزانة الأدب للبغدادي، طبعة دار صادر بيروت، ج 2، ص 205، والشاهد فيه قوله: "ذوي آل النبي"، حيث أضاف "ذوي" إلى "الآل" وهي من إضافة الشيء إلى نفسه.

⁵ المفصل للزمخشري، ص 93

⁶ الخصائص لابن جني، ج 3، ص 27

⁷ قائله الأعشى - عن ديوانه ص 110، وعن خزانة الأدب، ج 2، ص 205، والشاهد فيه إضافة "ذو" إلى "آل" من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه.

⁸ الخصائص لابن جني، ص 27، وما بعدها

⁹ مما لم يعرف قائله - عن محقق كتاب سيبويه، ج 3 هامش ص 438، والشاهد فيه قوله: "عفاريت عفرنيات"، حيث وصف العفرية بالعفرية، وهو نفسه من باب جواز وصف الشيء بنفسه.

أورد سيبويه هذا البيت في كتابه¹، والشاهد فيه أنه وصف العفريت بالعفري، وهو مرادف له في المعنى، والإضافة والنعته شقيقان؛ لتعريف المنكر، وتخصيصه. ومن هنا فإن رأي الفراء هو الذي يؤيده القرآن، وشعر الشعراء، وكلام الفصحاء. يقول مرة: (قوله: {ولدار الآخرة}² أضيفت الدار إلى الآخرة، وهي الآخرة، وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه، كقوله: {إن هذا لهو حق اليقين}³، والحق هو اليقين. ومثله: أتيتك بارحة الأولى، وعام الأول، وليلة الأولى، ويوم الخميس، وجميع الأيام تضاف إلى أنفسها لاختلاف لفظها... أنشدني بعضهم:

ولو أقوت⁴ عليك ديار عبس^{**} عرفت الذل عرفان اليقين⁵

وإنما معناه: عرفاناً، وقيناً.⁶، والفراء بقوله: (إذا اختلف لفظه...) يحدد شرطاً لجواز إضافة الشيء إلى نفسه، وهو اختلاف اللفظين، بمعنى أن يكون المضاف إليه مرادفاً في المعنى للمضاف، غير مطابق له في اللفظ والمعنى كليهما.

وخلاصة الأمر أن الفراء يرى جواز أن يضاف الشيء إلى نفسه؛ خاصة وقد جاء به القرآن صريحاً. ويرى الباحث أن تعليق الزمخشري للجواز - في هذه الإضافة باشتراك البيان - هو الأفضل؛ إذ لو لم تكن الإضافة للبيان، والتفسير - بتعريف المضاف، أو تخصيصه - لصح قولك: ليث أسد، ورجل كريم، وهو ما لا فائدة فيه من تعريف أو تخصيص.

المبحث الثاني: الفصل بين المتضايقين

ذهب نحاة البصرة إلى جواز الفصل بين المضاف، والمضاف إليه، خاصة في ضرورة الشعر، وقد أجازوا الفصل بالظرف، والجار دون غيرهما، بينما أجازه الكوفيون؛ توسعاً⁷.

¹ كتاب سيبويه، ج 3، ص 438

² سورة يوسف، الآية 109

³ سورة الواقعة، الآية 95

⁴ من الإقواء. وهو الخلو. يعني صارت الديار خالية.

⁵ لم يعثر البحث على قائله، والشاهد فيه قوله: "عرفان اليقين"، حيث أضاف العرفان إلى اليقين من إضافة الشيء إلى نفسه.

⁶ معاني القرآن للفراء، ج 2، ص 55-56

⁷ الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط دار الفكر، ج 2، ص 427.

وحاشية الصبان، ج 2، ص 276

يقول السيوطي : (لا يُفصل بين المتضايفين، أي المضاف، والمضاف إليه اختياراً؛ لأنه من تمامه، ومُنزل منه منزلة التنوين، إلا بمفعوله، وظرفه على الصحيح).¹ ونقل السيوطي² تحويز ابن مالك نحو قولك : هذا غلام - والله - زيد، وهو الفصل بين المتضايفين بالقسم. أما الفصل بالظرف - مقيّداً بكونه في الشعر فقط - فهذا ما ذهب إليه السيوطي. قال : (ولا يجوز : يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدارِ³، إلا في شعرٍ؛ كراهيةً أن يفصلوا بين الحارِّ والمحرور⁴ ...)⁵ أما قول الشاعر:

فَرَجَّجْتُهَا بِمِرْجَجَةٍ * نَجَّ القُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ⁶

فهو مما وُجد في كتاب سيبويه، وليس منه. جاء في الخزانة : (... قال السيرافي : لم يُثبت أحد من أهل الرواية، وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش في هوامش كتاب سيبويه).⁷ وأكد ذلك ابنُ يعيش في شرحه المفصل، فقال : (... وإنما كان سيبويه بريئاً من هذا؛ لأنه لا يرى جوازَ الفصل بين المتضايفين بغير الظرف).⁸

أما الأخفش، فيتضح رأيه في هذه المسألة من خلال تفسيره قول الحَقِّ سبحانه - من سورة إبراهيم - : {مُخْلِفَ وَعِدِهِ رُسُلَهُ}⁹. يقول الأخفش : (... فأضافَ إلى الأول¹⁰، ونصب الآخر¹¹

¹ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي. تصحيح السيد محمد بدر النعساني، ط دار المعرفة - بيروت - ج 2، ص

52

² المصدر نفسه، ص 52

³ من شعر قاله كُثير عزة - عن الدرر اللوامع، ج 3، ص 98، والشاهد فيه قوله : "سارق الليلة أهل" حيث فصل بين المضاف - وهو السارق - وبين المضاف إليه - وهو الأهل بالظرف، وهو ما اختلف النحويون في جوازه، والتقدير يا سارق أهل الدار الليلة.

⁴ أي المضاف والمضاف إليه⁵ كتاب سيبويه، ج 1، ص 176

⁶ لم يعثر البحثية على قائله، وهو في الخزانة : "متمكناً زج الصعاب أبو مزادة" - عن ثعلب، ج 2، ص 251، وفي الإنصاف لا يعرف له قائل، ولا سوابق، ولا لواحق، ج 2، ص 427. والشاهد فيه - على غير رواية الخزانة - الفصل بين المضاف - وهو زج - وبين المضاف إليه - وهو أبو مزادة - بالمفعول - وهو القلوص - وذلك على مذهب السيوطي.

⁷ خزانة الأدب للبيدادي، ج 1، ص 251⁸ شرح المفصل لابن يعيش، طبعة القاهرة، سنة 1982م، ج 3، حاشية ص 23⁹ الآية 47¹⁰ أي الوعد، وهو مضاف إلى المخلف¹¹ أي الرسل، وهي مفعول به.

على الفصل¹، ولا يحسن أن يضيف إلى الآخر²؛ لأنه يفرق بين المضاف، والمضاف إليه، وهذا لا يحسن³.

وواضح هنا أن الأخفش يخالف الكوفيين، ويمنع الفصل بين المتضايين، ويجوز أنه وافق سيويه في الجواز في ضرورة الشعر، خاصة إذا سلم الباحث بما أورده البغدادي - في الخزانة - عن السيرافي، من أن البيت المذكور - آنفًا - من زيادات الأخفش في كتاب سيويه، ولكن الباحث - على كل حال - يسلم مرة أخرى بأن الأخفش لا يوافق الكوفيين في جواز الفصل مطلقًا، ولا يتفق - أي الباحث - مع من قال⁴ بأن الأخفش يرى رأي الكوفيين في ذلك.

أما الفراء فيرى أن الفصل بين المتضايين لا يجوز إلا بشرط أن يكون المضاف مشبهًا بفعل ينصب الاسم بعده⁵، كالفعل "كسى" في قولك: "كسى زيدًا عمرًا ثوبًا"؛ فتقول: هو "كاسي عمرو ثوبًا"، و"هو كاسي ثوبًا عمرًا". قال الفراء: (وليس قول من قال: {مُخْلِيفٌ وَعَدَهُ رُسْلَهُ}، ولا {رُزِينٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ} بشيء).⁶ لأن {مُخْلِيفٌ} تعمل في الوعد وفي الرسل، كما أن القتل يعمل في الأولاد وفي الشركاء؛ فلا يجوز - عند الفراء - نحو "كاسي ثوبًا عمرو"؛ لأن المضاف في منزلة فعلٍ ينصب الثوب، كما ينصب عمرًا⁷، ولكن يجوز - عنده - نحو "أنت صاحب الساعة مال"، يقول الفراء في نفس السياق من النص السابق: (... وقال آخر: يا سارق الليلة أهل الدار، فاضاف سارقًا إلى الليلة، ونصب "أهل الدار"، وكان بعض النحويين ينصب "الليلة"، ويخفض "أهل"؛ فيقول: يا سارق الليلة أهل الدار، و ... * كناحت يومًا صخرة⁸،

وليس ذلك حسنًا في الفعل⁹، ولو كان اسمًا لكان الذي قالوا أجوز. كقولك: أنت صاحب اليوم ألف دينار؛ لأن الصاحب إنما يأخذ واحدًا¹⁰، ولا يأخذ الشيئين، والفعل قد ينصب الشيئين¹؛

¹ يعني بين اسم الفاعل "مخلف"، وبين المفعول به "رسله"

² أي فيقول: "مخلف وعده رسله"

³ معاني القرآن للأخفش، ج 2، ص 377

⁴ هو الدكتور شوقي ضيف في كتابه المدارس النحوية، ص 100

⁵ معاني القرآن للفراء، ج 2، ص 79-80

⁶ المصدر نفسه، ص 81

⁷ فأنت تقول: كسوت عمرو ثوبًا، وكسوت الثوب عمرًا.

⁸ وتام البيت: فرشني بخير لا أكون ومدحتي * كناحت يومًا صخرة بعسيل. عن شرح شواهد التوضيح، ص 36، وهو - فيها - مما لم يعرف قائله، والشاهد فيه قوله: "ناحت يومًا صخرة"، حيث فصل بين الناحت والصخرة باليوم، على سبيل الفصل بين المتضايين.

⁹ يعني بالفعل: اسم الفاعل، كسارق، وناحت، وأمثالهما، وهو مصطلح ذكر في مبحثه.

¹⁰ أي يعمل فيه النصب.

الشيئين).¹؛ فالفراء يمنع الفصل بين المتضايين إذا كان المضاف في مقام الفعل الناصب لشيئين، بينما يجوز في المضاف الذي لا يقوم ذلك المقام، كالأسماء.

أما الفاصل بين المتضايين، فإن الفراء لم يحدّد - فيه - ظرفاً، ولا غيره²، إلا أن يكون جازاً ومجروراً، فقد جوّز الفصل به في الشعر دون غيره. وذلك موافقاً للبصريين في مبدأ الفصل بالجار. يقول الفراء: (... ولكن إذا اعترضت صفة³ بين خافضٍ وما خفض⁴، جاز إضافته⁵، مثل قولك: هذا ضاربٌ في الدار أخيه، ولا يجوز إلا في الشعر، مثل قوله:

... مؤخر عن أنيابه جلد رأسه * لهنّ كأشباه الرّجاج خروج⁶. (...)⁷، فالشاهد للفراء في

هذا البيت قوله: مؤخر عن أنيابه جلد رأسه، حيث فصل بين المضاف - وهو مؤخر - والمضاف إليه، وهو الجلد، وقد جاز ذلك لأن الفاصل جارٌّ ومجورور، والكلام شعراً. والفراء يؤكد تمسكه بهذا الرأي، عندما يعلّق على قول القائل:

فرجتها متمكّناً * زجّ القلوص أبي مزادة؛

فيقول: (باطلٌ، والصواب: زجّ القلوص أبو مزادة).⁸ أي أن "أبو مزادة" فاعلٌ للزجّ، وليس مضافاً إليه. والبحثية يرى أن قول الفراء هذا لا يصحّ سحبه على الآيتين الكريميتين: {مخلفٌ وعدّه رسله}، و{زُيّنٌ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم}؛ إذ إن القراءة - الواردة بالفصل بما ينصب الشيئين - قراءةٌ سبعيةٌ متواترة، هي قراءة ابن عامرٍ، وهي صحيحة النقل، كما صرح بذلك العلامة الألوسي⁹، وأشار إليه أبو حيان في بحره المحيط¹⁰؛ فهذا - في رأي البحثية - مما يؤخذ على الفراء؛ حيث كان كثير من النحاة الذي يُخطئون القراءات المتواترة؛ لعدم اتساقها مع قواعدهم الموضوعية،

¹ معاني القرآن للفراء، ج 2، ص 81

² بالرغم من أنه اختار في أمثله الطرف فاصلاً، دون أن يشترطه، أو أن يشترط غيره.

³ أراد بالصفة أداة الجر، وهو مصطلح ذكر في مبحثه.

⁴ أي المضاف، والمضاف إليه.

⁵ يعني: مع اعتراض الفاصل.

⁶ لم يعثر البحثية على قائله، والشاهد فيه قوله: "مؤخر عن أنيابه جلد"، حيث فصل بين المؤخر وهو المضاف، وبين الجلد وهو المضاف إليه، والتقدير: مؤخر جلد رأسه عن أنيابه.

⁷ معاني القرآن للفراء، ج 2، ص 81

⁸ المصدر نفسه، ص 82

⁹ روح المعاني، ط المطبعة الأميرية، ج 8، ص 30

¹⁰ تفسير البحر المحيط لأبي حيان النحوي، ط السعادة، سنة 1328هـ، ج 4، ص 229 وما بعدها.

علمًا بأن الفراء - كما يقول الأنصاري في رسالته¹ - مُتَّهَم بأنه أول من فتح باب الهجوم على القراءات، وقد رأى ذلك الدكتور شوقي ضيف²، فلم يتوانَ عن مهاجمة الفراء. وعلى كلِّ، فإن خلاصة رأي الفراء - في هذه المسألة - هو متابعة البصريين في منع الفصل إلا في ضرورة الشعر، على أن يكون الفاصل جازماً، ومجروراً، لا مفعول المضاف؛ حيث منع الفصل به مطلقاً، وهو الأمر الذي لا يؤيده الباحث؛ إذ أن الفراء نصَّ على ذلك الفصل؛ مما يجعله في أعلى مراتب الصحة، والجواز، فضلاً عن أن الشعر جاء ناطقاً به، والقرآن أولى - في الاحتجاج - من الشعر، وغيره.

المبحث الثالث : بناء ياء المتكلم إذا أُضيفَ إليها

اختلفت النحاة في بناء ياء المتكلم عند الإضافة إليها، فبعضهم، يبننها على الكسر؛ فيقول - مثلاً - : مُكْرَمِيّ، وبعضهم على الفتح فيقول : مكرمِيّ، حيث "مكرم" مضاف، والياء مضاف إليه.

أما البناء على الكسر فقد نقله أبو حيان في بحره المحيط³ عن القرطبي، وعن القاسم بن معن، وعن أبي عمرو بن العلاء، يقول أبو حيان : (... نصَّ القرطبي على أنها لغة في بني يربوع، وقال القاسم بن معن - وهو من رؤساء النحويين الكوفيين - : هي صوابٌ. وسأل حسن الجعفي أبا عمرو ابن العلاء، وذكر تلحين أهل النحو، فقال : هي جائزة ...)، ثم قال أبو حيان : (... أبو عمرو إمام لغةٍ، ونحوٍ، وقراءةٍ، وعربيٌّ صريحٌ، وقد أجازها، وحسَّنَها، وقد رَووا بيت النابغة:

عَلِيٌّ لِعَمْرٍو نَعْمَةٌ بَعْدَ نَعْمَةٍ⁴ ...

بخفض الياء من "عليّ".)

ولعلَّ مَنْ بنى الياء على الكسر يحتجُّ بِوُرُودِ هَذَا الكسرِ فِي كَثِيرٍ مِنْ مَوَاضِعِ الْقُرْآنِ، وَذَلِكَ فِي كَلِمَةِ {بَنِي} الَّتِي عَدَدُ صَاحِبِ كِتَابِ (هُدَى الْبَرِيَّةِ) مَوَاضِعَهَا السِّتَّةَ مِنْ سُورَةِ هُودٍ، وَيُوسُفَ، وَغَيْرِهِمَا مِثْبَتًا قَرَأَتْهَا بِالْبِنَاءِ عَلَى الْكُسْرِ عَلَى حَسَبِ رِوَايَةِ الدُّورِيِّ¹.

¹ أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة. ص 518

² المدارس النحوية، ص 6

³ طبعة السعادة سنة 1328هـ، ج 5، ص 419

⁴ قاله النابغة الذبياني - عن ديوانه بشرح وتقديم عباس عبد الساتر، ط 1، دار الكتب العلمية - بيروت - سنة 1984، ص 29، وعن الدرر اللوامع، ج 5، ص 53، وتمام البيت : لوالده ليست بذات عقارب. والشاهد فيه قوله : "عليّ" حيث كسرت ياء المتكلم عند اتصالها بما قبلها، على بعض اللغات.

كما يحتجون بأن كسر الياء واردٌ عن العرب، وقد سمعه أبو عمرو بن العلاء، وصوّبه²، وسمعه قطرب، وصوبه³، وأورده الشيخ ياسين في حاشيته على التصريح⁴، وأثبتته الشيخ ابن الجزري في قراءته عن حمزة الزيات، وعمرو بن العلاء، والدوري⁵، ونسبه الدكتور محمد سالم محيسن إلى قبيلة يربوع⁶، كما أنه وارد في شعر العرب الفصحاء، كالنابغة الذبياني في قوله السالف ذكره: (عليّ ...)، وكالأغلب العجلي في قوله:

قال لها هل لك يا تا فيّ * قالت له ما أنت بالمرضي⁷

أما الذين يقولون بالبناء على الفتح، فإنهم يعتبرون البناء على الكسر وجهًا ضعيفًا، بل يرون أن ما وردت بعض القراءات - فيه - بغير البناء على الفتح - أنه غلط. جاء في حاشية الشيخ ياسين: (وكان أهل النحو يحسبونه - من حمزة - غلطًا.)⁸، وحتى لو امتنع الفتح عند هؤلاء، فإنهم يبنون على السكون دون الكسر⁹، خاصة عند إضافة الاسم الذي يُكسر آخره عند الإضافة، نحو: روعي، صفوي، رفاقي، زميلاتي¹⁰، أما إذا كان المضاف اسمًا مقصورًا، نحو "هدى"، أو منقوصًا، نحو "هادي"، أو مثني، نحو: "يدان"، أو جمعًا سالمًا لمذكر، نحو "مكرمون"، فإن الياء عندهم تُبنى على الفتح فقط¹¹، فيقولون: "هديّ، وهاديّ، ويديّ، ومكرميّ". يقول الصبان في شرحه ألفية ابن مالك بأن الواجب هو كسر الياء إذا لم يكن المضاف معتلاً - منقوصًا أو مقصورًا - أما ما كان واجب السكون في آخره كالمثني والجمع، فإن الياء تفتح فيه وجوبًا، واستشهد بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "أَوْ مُخْرِجِي هُمْ ..."، ويقول الشاعر:

¹ هدي البرية لما فيه الخلاف بين حفص ودوري أبي عمرو من طريق الشاطبية - عبد الرؤوف محمد سالم. ط صبيح ص 43

² خزنة الأدب للبغدادي، ط 1 السلفية، ج 2، ص 299

³ شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، طبعة سنة 1358هـ، ج 2، ص 60

⁴ حاشية الشيخ ياسين العليمي على التصريح، ج 2، ص 60

⁵ النشر في القراءات العشر لابن الجزري، ط مصطفى محمد بمصر، ج 2، ص 298

⁶ المهذب في القراءات العشر، د. محمد سالم محيسن، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، ج 2، ص 69

⁷ معاني القرآن، ج 2، ص 76، والبيت للأغلب العجلي - عن التذكرة ص 289، والشاهد فيه قوله: "ي" حيث كسرت ياء المتكلم عند اتصالها بما قبلها بعض اللغات.

⁸ ج 2، ص 60

⁹ النحو الوافي عباس حسن، ط 4، دار المعارف بمصر، ج 3، ص 169 وما بعدها.

¹⁰ هذه أمثلة للحالات الأربع التي يجب فيها بناء الياء على السكون؛ لوجوب كسر آخر المضاف، حيث يجب ذلك إذا كان المضاف: 1- اسمًا مفردًا صحيح الآخر. 2- اسمًا مفردًا شبه معتل الآخر. 3- جمعًا مكسرًا للمذكر. 4- جمعًا سالمًا للمؤنث - عن النحو الوافي، ج 3، ص 169

¹¹ المصدر نفسه

أدى بني وأعقوني حسرة** عند الرقاد وعبرة لا تُلَع¹

أما الفراء فإنه يؤيد - في معانيه - هذا الفريق القائل بالبناء على الفتح. ذلك في تفسير سورة إبراهيم²، حيث يقول: (... {بمصرخي}، أي الياء منصوبة ...، ومثله: ربا بني ... }، ومثله: {فمن تبع هداي}، ومثله: {محيي ومماتي}.)³، وهو يعلل - قوله بالفتح - بقوله: (...، لأن الياء من المتكلم تسكن إذا تحرك ما قبلها، وتُنصب إرادة الهاء⁴، كما تُرى: {لكم دينكم ولي دين}، و{لكم دينكم ولي دين}، فُنصبت، وُجُزمت. فإذا سكن ما قبلها رُدَّت إلى الفتح الذي كان لها. فهذا مطرد في الكلام.)⁵

ولكن الفراء - على الرغم من ذلك - يجوز الكسر في {بني}، ويعتبره لغةً. يقول مرةً: (قوله: {يا بني} و{يا بني} لغتان، كقولك: يا أبت، ويا أبت؛ لأن من نصب أراد الندبة: يا أبتاه، فحذفها.)⁶ ويظهر أن تعليقه للفتح في {يا بني} لا يطرد في فتح {بمصرخي}، ولا غيرها مما لا نداء فيه، وعلى ذلك يرى الباحث أن الفراء يجوز البناء على الفتح فيما فيه إرادة الندبة، ولا يجعله واجباً؛ إذ يُكسر - عنده - على لغة. أما ما لم يكن فيه إرادة الندبة، فهو واجب الفتح، خاصة إذا سكن ما قبل ياء المتكلم، كما في {بمصرخي}، وأصلها: "بمصرخين لي"، فحذفت النون للإضافة، واللام للتخفيف، أو للإضافة أيضاً⁷؛ فصارت الياء ساكنة قبل ياء المتكلم على صورة "مصرخي" فردت ياء المتكلم إلى الفتح الذي كان لها؛ لالتقاء الساكنين، وكذلك "مكرومي" المرفوع، أصلها "مكرومي"، فاجتمعت الواو، والياء، وكانت الأولى ساكنة؛ فقبلت ياءً، وأدغمت في ياء المتكلم؛ فصارت "مكرومي"، ثم جعلت الميم كسراً؛ لتناسب الياء بعدها.

ثم إن الفراء يجعل التقاء الساكنين - مرة أخرى - سبباً في جواز الكسر، وذلك في قول الأغلب السابق ذكره: (... ياتاي ...)، فهو يمثله بقولك: "مَنْ انتصر"، حيث يجوز الخفض لالتقاء الساكنين. وهو يشير إلى ذلك بقوله: (... ياتاي ... فخفض الياء من "ي"، فإن يك ذلك

¹ حاشية الصبان، ج 2، ص 281، والبيت لأبي ذؤيب الهزلي - عن شواهد التوضيح ص 13، والشاهد فيه قوله: "بني" حيث فتحت ياء المتكلم وجوباً لوجوب سكون ومضاف وهو بني.

² الآية 22

³ معاني القرآن للفراء، ج 2، ص 75

⁴ يقصد الفراء - بقوله: (... لأن ياء المتكلم ... وتنصب إرادة الهاء ... - أن ياء المتكلم تسكن إذا تحرك ما قبلها، كما في نحو: غلامي، حيث تحركت الميم بالكسر؛ فسكنت الياء، وهي تفتح عند السكت بالهاء؛ فنقول: غلاميه. عن

معاني الفراء، ج 2، هامش ص 75

⁵ معاني القرآن للفراء، ج 2، ص 75

⁶ المصدر نفسه، ص 35

⁷ النحو الواقي، ج 3، ص 178-179، والهامش.

صحيحًا، فهو مما يلتقي فيه ساكنان؛ فيُخفف الآخر منهما، وإن كان له أصل في الفتح، ألا ترى أنهم يقولون: "لم أره مذ اليوم، ومذ اليوم، والرفع في الذال هو الوجه؛ لأنه أصل حركة "مذ"، والخفف جائز، وكذلك الياء من {بمصرخي}، خُففت ولها أصل في النصب.¹

والباحث - وإن كانت يؤكد على مبدأ التحريك عند التقاء الساكنين - إلا أن تمثيل الفراء هنا لا يناسب القاعدة المعروفة؛ إذ إن التقاء الساكنين يوجب تحريك الأول منهما، لا الآخر، وهو نفسه حرك الذال من "مذ" - وهي الساكن الأول - في مثاله. أما في {بمصرخي}، وفي "ي"، فإن المتحرك هو الياء الثانية.

والفراء، وإن كان يذكر الفتح ويصُرُّ عليه، حتى يعتبر القراءةً بالخفف في {بمصرخي} وهما²، غير أنه لا يظهر عليه التراجع عن رأيه بذكر الكسر مرةً أخرى، كما أشار إلى ذلك الدكتور أحمد مكي الأنصاري³؛ وذلك لأن قول الفراء بجواز الكسر كان صريحًا في تفسير سورة يوف، وقد ذكره نصه فيما سبق، وهي - أي سورة يوسف - سابقةً في التفسير لسورة إبراهيم التي فيها {بمصرخي} بالكسر؛ فالفراء - بدا - يذكر الكسر في سورة يوسف، ثم يؤكده في سورة إبراهيم، ولا يتراجع عنه.

أما توهيمه يحيى بن وثاب ومَن قرأ - من طبقته - بالخفف، فهو ليس على وجه القطع، وليس على وجه تخطئة الخفف، ولكن على وجه أن طبقة يحيى من القراء لم يسلموا من الوهم، لا سيما وأنهم قرأوا: {وما تنزلت به الشياطين}،⁴ وقرءوا: {قال لمن حوله}،⁵ فالفراء يقول - بناءً على ذلك - : ... ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى ... ولعله ظن أن الباء في {بمصرخي} خافضةٌ للحرف كله ...⁶ أي للكلمة كلها. بل إن الفراء يتوسع في هذه الياء، خاصةً فيما فيه رائحة النداء، أو الندبة، أو الاستغاثة، فهو يذهب إلى جواز أن تقلب هذه الياء ألفًا، أو أن تحذف ليقام مقامها كسر. قال: ... يحوّل العرب الياء إلى الألف في كل كلامٍ كان معناه الاستغاثة، يخرج على لفظ الدعاء.⁷ كان ذلك في معرض حديثه عن {يا حسرتا} من سورة الزمر⁸، حيث يقول بأن معناها: (... يا ويلتا،

¹ معاني الفراء، ج 2، ص 76

² معاني الفراء، ج 2، ص 75

³ نظرية النحو القرآني، ص 103

⁴ سورة الشعراء، الآية 220

⁵ سورة الشعراء، الآية 25

⁶ معاني الفراء، ج 2، ص 75

⁷ المصدر نفسه، ج 2، ص 421

⁸ المصدر نفسه، ص 421

مضافٌ إلى المتكلم ... وربما قيل : يا حسرتي، كما قالوا : يا لهفٍ على فلان، ويا لهفا عليه ...
أنشدني أبو ثروان العكلي :

تزورونها ولا أزور نساءكم ** ألَهفِ لأولاد الإمام الحواطب¹

ويقول في نفس السياق متوسِّعاً في هذا الحذف : (... وربما أدخلتِ العربُ الهاء بعد الألف التي في
{حسرتا}، فيخفضونها مرةً، ويرفعونها ... أنشدني أبو فقحس لبعض بني أسد:

يا ربِّ يا ربَّه إياك أسل² ** عفراء يا ربَّه من قبل الأجل

فخفض³ ... والخفض أكثر في كلام العرب، إلا في قولهم : يا هناه ... فالرفع في هذا أكثر من
الخفض؛ لأنه كثير في الكلام، فكأنه حرف واحد مدعوٌ ...⁴، ويتضح ذلك أكثر لمن وقف على
شرحه سورة يوسف عند قول الحقِّ سبحانه : {يا بشرى هذا غلام}.⁵

وعموماً يمكن تلخيص رأي الفراء - الذي يؤيده الباحث - في هذه المسألة بأن الأصل في ياء
المتكلم - إذا أُضيف إليها - أن تبنى على الفتح، ولكنها قد تكسر؛ إما لغةً، أو لالتقاء الساكنين،
كما أنها - عند النداء للندبة أو الاستغاثة - قد تقلب ألغاً، وقد يأتي بعد هذا الألف هاء مرفوعة -
على القليل - أو مكسورة - على الأكثر - بل قد تُحذف تماماً ليقام الكسر مقامها. وهو فيما يبدو
للباحث رأيٌّ واضح ومحدد بخلاف ما أشار إليه الأنصاري في نظريته حيث تحامل بعض الشيء على
الفراء متهمًا إياه بالتراجع عن رأيه.

الخاتمة والنتائج

وختاماً فقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها ما يأتي :

- 1- يجيز الفراء إضافة الشيء إلى نفسه، متعللاً باختلاف الاسمين؛ لأن الاسم لا يمكن -
بحال من الأحوال - أن يكون هو ذات المسمى، ولأن العرب وصفت الاسم بمرادفه .
- 2- يرى الفراء أن الفصل بين المتضايقين لا يجوز إلا بشرط أن يكون المضاف مشبَّهًا بفعلٍ
ينصب الاسمين بعده؛ فهو يمنع الفصل بين المتضايقين إذا كان المضاف في مقام الفعل الناصب

¹ معاني الفراء، ج 2، ص 421، والبيت مما لم يعثر البحثية على قائله، والشاهد فيه قوله : "ألَهف"، حيث حذف ياء
المتكلم عند إضافة المنادى إليها، وجيء بالكسر مكانها على بعض اللغات.

² أي أسأل، والبيت لعروة بن حزام العذري - عن الخزائنة، ج3، ص 262، والشاهد فيه قوله : "يا ربا"، حيث جيء بالهاء
مكسورة عوضاً عن ياء المتكلم المحذوفة على أن رفعها جائز وهو الأقل.

³ الفراء، ج 2، ص 422

⁴ المصدر نفسه، ص 39

⁵ نظرية النحو القرآني، ص 103 - وغيرها

لشيعين، بينما يجوّزه في المضاف الذي لا يقوم ذلك المقام، كالأسماء .. أما الفاصل بين المتضايغين، فإن الفراء لم يحدّد - فيه - ظرفاً، ولا غيره، إلا أن يكون جازماً ومجروراً، وقد جوّز الفاصل به في الشعر دون غيره، بالرغم من أنه اختار في بعض أمثله الظرف فاصلاً، دون أن يشترطه، أو أن يشترط غيره .

3- يؤيد الفراء القول ببناء ياء المتكلم - عند الإضافة إليها - على الفتح فيما فيه إرادة الندبة، ولا يجعله واجباً؛ إذ يُكسر - عنده - على لغةٍ .. أما ما لم يكن فيه إرادة الندبة، فهو واجب الفتح، خاصة إذا سكن ما قبل ياء المتكلم .

المصادر والمراجع

- ❖ القرآن الكريم
- ❖ معاني القرآن للفراء تحقيق محمّد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، ط عالم الكتب بيروت
- ❖ أبوزكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، د. أحمد مكي الأنصاري
- ❖ الأشباه والنظائر في النحو - للسيوطي - ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان
- ❖ الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط دار الفكر
- ❖ تبصرة المبتدى، وتذكرة المنتهى المسمى بالتبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري. تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين. ط دار الفكرية بدمشق، سنة 1982م
- ❖ تذكرة النحاة لأبي حيان التوحيدي. تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، ط مؤسسة الرسالة، سنة 1986م. بيروت
- ❖ تفسير البحر المحيط لأبي حيان النحوي، ط السعادة، سنة 1328هـ
- ❖ تفسير البيضاوي المسمى بأنوار التنزيل وأسرار التأويل، صححه محمد سالم محيسن، وشعبان محمد إسماعيل. الناشر: مكتبة الجمهورية العربية لصاحبها عبد الفتاح عبد الحميد مراد. الشارع الصنادقية بالأزهر بمصر
- ❖ حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. ط دار الفكر بيروت
- ❖ حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد للعيني. طبعة دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي وشركاه
- ❖ خزانة الأدب للبغداد، طبعة دار صادر بيروت
- ❖ الخصائص لابن جني. تحقيق محمد علي النجار. ط 3، عالم الكتب. بيروت سنة 1982م

- ❖ ديوان الأعشى، بتحقيق لجنة الدراسات في دار الكتاب اللبناني بإشراف كامل سليمان، ط 1 دار الكتاب اللبناني، بيروت
- ❖ ديوان النابغة الذبياني بشرح وتقديم عباس عبد الساتر، ط 1، دار الكتب العلمية - بيروت - سنة 1984
- ❖ شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، طبعة سنة 1358هـ
- ❖ شرح التصريح على التوضيح. لخالد بن عبد الله الأزهرى على ألفية ابن مالك في النحو، ط مصطفى محمد
- ❖ شرح المفصل لابن يعيش، طبعة القاهرة، سنة 1982م
- ❖ الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
- ❖ المدارس النحوية، شوقي ضيف،
- ❖ المعجم المفصل بتحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبورى، ط الغانى ببغداد
- ❖ المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري، ط دار الحيل بيروت لبنان
- ❖ المهذب في القراءات العشر، د. محمد سالم محيسن، نشر مكتبة الكليات الأزهرية
- ❖ النحو الواقي عباس حسن، ط 4، دار المعارف بمصر
- ❖ النشر في القراءات العشر لابن الجزري، ط مصطفى محمد بمصر
- ❖ نظرية النحو القرآني، د. أحمد مكي الأنصاري
- ❖ هدي البرية لما فيه الخلاف بين حفص ودوري أبي عمرو من طريق الشاطبية - عبد الرؤوف محمد سالم. ط صبيح
- ❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي. تصحيح السيد محمد بدر النعساني، ط دار المعرفة - بيروت

المفارقة التصويرية في القصيدة الحديثة
وأثرها على البناء الفني

د. محمد راضي الشيخ

الأستاذ المساعد بقسم الأدب والبلاغة

كلية اللغة العربية - جامعة الإنسانية - قدح دار الأمان - ماليزيا

Dr.Mohammed Rady Mohammed ELbaz ELsheakh